الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
18 October 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠.

الرئيس: السيد غونارسون ..... (آيسلندا)

لاحقا: السيدة كاساز ..... (هنغاريا)

المحتويات

كلمة رئيس الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)، والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17746 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

كلمة رئيس الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة

١ - **السيد لايتشاك** (سلوفاكيا)، رئيس الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة: قال إنّ اللجنة الثالثة قادرة على أن تحدث فرقاً حقيقياً، نظراً إلى أنّ جزءاً كبيراً من عملها له أثر مباشر على حياة الناس. وشجّع الوفود على تجاوز المواقف المتصلبة في مناقشاتهم حول حقوق الإنسان والتنمية، وعلى السعي إلى فهم بعضهم البعض بشكل أفضل وإيجاد الحلول.

٢ - وأشار إلى أنّ تعزيز حقوق الإنسان هو أحد المبادئ الأساسية التي يُسترشد بها في عمل الأمم المتحدة. فهو الأساس الذي تستند إليه الجهود الجماعية المبذولة للنهوض بالتنمية البشرية وإحلال السلام. وغالباً ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان الأسباب الجذرية للنزاع، في حين أنّ دعم حقوق الإنسان يسهم في منع نشوب النزاعات وفي الحفاظ على السلام. وتكتسي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كلّها نفس القدر من الأهمية؛ ومن واجب الدول أن تدعم وتحمي جميع حقوق الإنسان لجميع الناس، من دون أي تمييز. ومن واجبها أيضاً التصدي للانتهاكات أينما وحيثما حدثت. وأعرب المتكلم عن أمله في ألا تغضّ اللجنة الطرف عن الظروف الصعبة التي تؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم.

٣ - ونظراً إلى أنّ حقوق الإنسان والتنمية يعزز بعضهما بعضاً، سيجعل معالجة كليهما صون كرامة الإنسان وتعزيز رفاه البشر أمراً ممكناً. وقد دخل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سنته الثانية والناس يواجهون تحديات اجتماعية وإنسانية جسيمة في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي التطرق لهذه الحقائق في المناقشات، ولكن يجب السعي إلى إيجاد إجابات حقيقية في القرارات.

٤ - وبوصفه مناصراً للمساواة بين الجنسين، قال إنه يتطلع إلى مداولات اللجنة ونواتجها المتعلقة بالنهوض بالمرأة. ومن الأهمية بمكان الاستمرار في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، باعتبار ذلك أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. واللجنة هي الهيئة الرئيسية المسؤولة عن التأكد من استمرار الدول في التركيز على الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، بحيث تتمكن هذه الدول من العمل في سبيل الوفاء بالالتزامات التي قطعتها أمام مواطنيها في عام ٢٠١٥.

٥ - وختاماً، وفي معرض إشادته باللجنة لما أدخلته مؤخرا من تحسينات على أساليب عملها، قال إن هذه التغييرات سوف تخفف من الأعباء الملقاة على الجميع، ولا سيما الدول ذات الوفود الصغيرة. وقال إن مداولات اللجنة الثالثة ليست سهلة دائماً، ولكنها أساسية، وشجع الوفود على مواصلة العمل بروح الحوار والتوافق في الآراء.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (A/72/164 و A/72/218 و A/72/275 و A/72/276 و A/72/356)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل** (A/72/208)

٦ - **السيدة غامبا** (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح): قالت، وهي تعرض تقريرها (A/72/276)، إن التقرير يركز على شاغلين رئيسيين، هما حماية التعليم في حالات النزاع المسلح، والاتجاه المثير للقلق العميق والمتمثل في قيام أطراف النزاع، بشكل متزايد، بمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. وتأسفت لاستمرار التطورات التي ذكرتها في تقريرها بلا هوادة في عام ٢٠١٧.

٧ - ففي أفغانستان، لا يزال تعليم الفتيات مستهدفاً بشكل مباشر. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمّ التحقق من وقوع ١٧٤ هجوماً على مدارس في الفترة ما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد دُمرت أغلبية تلك المدارس أو نُهبت أو أشعلت فيها النيران، على يد ميليشيا كامونا نسابو في إقليم كاساي. وسوف يستغرق الأمر عدة سنوات، إن لم يكن عقوداً، قبل أن تتعافى المنطقة وأطفالها من خسارة هذه الفرص التعليمية. ويجب أن تعمل اللجنة جاهدة للترويج لإعلان المدارس الآمنة، إذ إن تكلفة فقدان الطفل لفرصة الحصول على التعليم باهظة. وكما أشارت أهداف التنمية المستدامة، يجب أن يحصل جميع الأطفال على التعليم، حتى في أصعب الظروف. وينبغي أن تبذل اللجنة ما في وسعها لضمان توفّر التمويل المناسب للبرامج التعليمية في حالات الطوارئ المتصلة بالنزاعات، ولضمان إدراج أحكام مناسبة متعلقة بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، ولا سيما في ما يتعلق بالقاصرين غير المصحوبين.

٨ - وقالت إنّ الحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية مثال على ضعف الأطفال في مناطق النزاع. ففي جنوب السودان، تحققت الأمم المتحدة من وقوع أكثر من ١٥٠ حادثاً في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧. وكانت إمكانية إيصال

المساعدات الإنسانية في ميانمار صعبة جداً أيضا طوال عام ٢٠١٧. وفي أفغانستان، لم يتلقّ أكثر من ٠٠٠ ٨٠ طفل تلقيحاً ضد شلل الأطفال في الربع الثاني من عام ٢٠١٧، بفعل إقدام جماعات مسلحة على شن هجمات مباشرة وفرض حظر على حملات التطعيم، وكذلك من جراء انعدام الأمن عموماً. ولعلّ الحالة في الجمهورية العربية السورية هي الأكثر إثارة للقلق، لا سيما في ما يتعلق بالاحتياجات الأساسية للأطفال. فمنذ بداية عام ٢٠١٧، أمكن الوصول إلى نسبة ٣٨ في المائة فقط من السكان في المناطق المحاصرة وإلى ١٢ في المائة فقط ممن يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها. كما تم منع إيصال ٠٠٠ ١٠٠ من المواد المنقذة للحياة أو سحبها من القوافل خلال الفترة نفسها. وبقي الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أمراً غير ممكن، نظراً إلى أن التنظيم كان يمنع إدخال جميع شحنات المعونة الإنسانية. وإنّ للجنة دوراً هاماً في التأكيد على معايير القانون الدولي، وفي ضمان عدم تسييس موضوع إيصال المعونة الإنسانية إلى الأطفال. ولذلك، عليها الاستمرار في إدراج هذه العناصر في قراراتها وفي مجالات أخرى من عملها.

٩ - وقالت إن تقريرها يرمي إلى بلورة رؤيتها وعرض أفضل السبل لتقييم التقدم المحرز، وإذكاء الوعي، وتعزيز جمع المعلومات، والعمل عن كثب مع الكيانات ذات الصلة، وتوطيد التعاون الدولي لكفالة احترام حقوق الأطفال ووقف الانتهاكات الجسيمة. ومن العناصر الرئيسية في النهج الذي اقترحته العملُ مع الهيئات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ ويتعين على اللجنة تشجيع هذا التعاون وتيسيره. فمن شأن اتباع نهج دون إقليمي في تعزيز القانون المعني بحماية الأطفال أن يحدث فرقاً حقيقياً. إضافة إلى ذلك، يكتسي التعاون مع جميع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل أهمية بالغة، في حين أن تطبيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة يتطلب نهجاً يكيف مع الظروف ويراعي كل سياق على حدة.

١٠ - وقالت، ختاماً، إنه يتعين تزويد مكتبها وشركائه بما يكفي من الموارد لتمكينهما من التركيز على المهام الصادر بها تكليف. فإضافةً إلى العبء الثقيل للوفاء بمتطلبات الإبلاغ، والعمل مع أطراف النزاعات، سيكون من المفيد جداً أن يتمكن مكتبها من توسيع نطاق عمله وتكريس المزيد من الاهتمام لمجالات مثل التوعية وأفضل الممارسات. ومن شأن هذه المبادرات أن تساعد على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في منع النزاعات والانتهاكات الجسيمة التي تؤثر على الأطفال في حالات النزاع.

١١ - **السيدة فيرستيشيل** (بلجيكا): قالت إن وفد بلدها يشجب الهجمات على المدارس والمستشفيات المذكورة في التقرير، ويسره أن يعلن أن بلجيكا قد أقرّت إعلان المدارس الآمنة.

١٢ - وقالت إنها تود أن تعرف المزيد عن استراتيجية الممثلة الخاصة للعمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في السنوات القادمة. وفي ما يتعلق بإعادة إدماج الأطفال، قالت إن وفد بلدها يود أن يشير إلى توصيات المؤتمر الدولي المعني بإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المتأثرين بالحرب، الذي عقد في بروكسل في عام ٢٠٠٩. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للممثلة الخاصة أن تعزّز الالتزامات مع الجماعات المسلحة التي أعربت عن عزمها على التعاون مع الأمم المتحدة بشأن خطط العمل، وعمّا ستؤول إليه قدرات حماية الطفل في عمليات حفظ السلام في ضوء تقليص ميزانيات حفظ السلام.

١٣ - **السيدة كيريانوف كريمينس** (سويسرا): قالت إنه يجب تقديم ما يكفي من الدعم المالي والسياسي لتنفيذ الولاية. وأضافت أن سويسرا ترحب بالرؤية التي وضعتها الممثلة الخاصة، ولا سيما دعوتها إلى زيادة التآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، من أجل تحسين حماية الأطفال وتحديد أفضل الممارسات.

١٤ - وأشارت إلى أنه ينبغي أن تتاح للمدنيين إمكانية الحصول على المساعدة والاستفادة من الحماية، ويجب أن تكون الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني قادرة على الوصول إلى المدنيين. وأفادت بأن سويسرا تدعو جميع الأطراف في النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، بسرعة ومن دون عوائق، إلى المدنيين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتؤيد أيضاً الدعوة التي وجهتها الممثلة الخاصة إلى أطراف النزاعات لمضاعفة جهودها من أجل إزالة الصبغة السياسية عن مسألة إيصال المساعدات الإنسانية. وقالت إن منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال هو أحد الانتهاكات الجسيمة التي تناولها التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، وإنها تود أن تعرف ما إذا كانت الممثلة الخاصة تعتقد أنه ينبغي إدراجه باعتباره محركا إضافيا في آلية الرصد والإبلاغ.

١٥ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): تساءل عن المبادرات التي تعتزم الممثلة الخاصة أخذها فيما يتعلق بالتعاون والتوعية بشأن الانتهاكات الجسيمة. وتساءل أيضا عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء والأمم المتحدة دعم تنفيذ أولويات ولايتها.

١٦ - **السيدة تاسويا** (إستونيا): قالت إن رفض حكومات تنفيذ آليات حماية من شأنها تحسين ظروف المدنيين أمر مخيب جداً للآمال وأمر خطير للغاية بالنسبة لحفظ السلام والعمل الإنساني. وأشارت إلى مسألة التعليم، فقالت إنه يتعين إيجاد بدائل عندما تُدمَّر المرافق التعليمية. وأكدت أنه، في كل حالة من الحالات، تبقى الإرادة السياسية الأداة الأساسية لإحراز تقدم. وتساءلت عما إذا كان باستطاعة الممثلة الخاصة تقديم مزيد من المعلومات عن العلاقة بين المعونة الإنسانية المقدمة إلى الحكومات واستعداد تلك الحكومات لإيصالها.

١٧ - **السيد مات** (ليختنشتاين): قال إنّ الدول الأعضاء تشجَّع في التقرير على اتخاذ التدابير المناسبة لإعادة إدماج الأطفال الذين عاشوا في ظل النزاعات، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات، وعلى توفير ما يلزم من دعم سياسي وتقني ومالي لبرامج إعادة الإدماج. وقالت إن وفد بلدها سيكون ممتناً لو حصل على مزيد من المعلومات عن ماهية برامج إعادة الإدماج هذه، وعما إذا كان من الممكن أن تعرض أي دولة خبراتها باعتبارها ممارسات فضلى.

١٨ - **السيد دي لا مورا سالسيدو** (المكسيك): قال إن المكسيك ترأست الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح عندما اتُّخذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الأمر الذي مكّن المجتمع الدولي من التصدي لانتهاكات حقوق الطفل مثل القتل والتشويه والاعتداء. وأضاف أن تعزيز ولاية الممثلة الخاصة أولوية بالنسبة إلى بلده ويشكّل أحد الأمثلة الأولى لتنفيذ خطة الأمين العام لمنع وقوع الأزمات ونشوب النزاعات.

١٩ - وقال إن وفد بلده يود معرفة ما يمكن أن تقوم به الدول لإعادة إدماج الأطفال الذين جندوا خلال النزاعات المسلحة وكيف يمكن أن تختلف أفضل الممارسات عندما يتعلق الأمر بإدماج الأطفال الذين ولدوا في أوقات النزاعات المسلحة.

٢٠ - **السيدة ليكينا** (الاتحاد الروسي): سألت عن الأفكار التي أثبتت أنها الأكثر نجاحاً على مدى السنوات العشرين السابقة منذ إنشاء وظيفة الممثل الخاص وما يمكن دمجه في العمل المستقبلي. وطلبت الاطلاع على ملخص للمهام ذات الأولوية وأي تغيرات يمكن توقعها في المستقبل القريب. وقالت إن وفد بلدها مهتم أيضاً بأن يعرف معلومات عن الحملة التي يعمل مكتب الممثلة الخاصة حالياً على إعدادها كاستمرار للمشروع الناجح ''أطفال لا جنود''.

٢١ - **السيدة بنغو** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلدها يلاحظ مع الأسف أن الغالبية العظمى من الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة هي في العالم النامي. وأضافت أن مشكلة الأطفال في النزاعات المسلحة، في شكلها المعاصر، تنجم على ما يبدو عن الأنشطة غير المنظمة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي ستواصل مسارها هذا دون عقاب إلى أن تضع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان صكاً ملزماً قانوناً لإخضاعها للمساءلة.

٢٢ - **السيد أوبراين** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن القائمة الواردة في مرفق تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال في حالات النزاع المسلح ينبغي أن تظل أداة موضوعية لتحديد الجناة استنادا إلى وقائع وأدلة، مع خضوع كل طرف لنفس المعايير. وعلى الرغم من نجاح حملة ''أطفال لا جنود'' التي أنجزت مؤخراً، لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء البيئة الدولية الراهنة، التي تعرض الأطفال لخطر التضرر من النزاعات المسلحة. وطلب تقديم شرح أكثر تفصيلاً للحملة الجديدة التي ستركز على جميع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال والطريقة التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء المساهمة في تلك المبادرة وفي خطة العمل التي يعدها الأمين العام لتعزيز احترام القانون الدولي وفي عملية استخلاص الدروس من أجل تحديد الممارسات الفضلى.

٢٣ - **السيد دانغ** (فرنسا): قال إن المجتمع الدولي يواجه تحديات هائلة، وفق ما يرد في التقرير. وأضاف أنه إلى جانب قيام الجماعات المسلحة بتجنيد الأطفال، هناك تهديدات جديدة مثل قيام الجماعات الإرهابية بتلقين الأطفال واستخدامهم قنابل بشرية. وتابع قائلاً إن فرنسا تدعو الدول التي لم تقر التزامات باريس لحماية الأطفال المجندين أو المستخدمين بصورة غير مشروعة من جانب قوات أو جماعات مسلحة وقواعد باريس ومبادئها التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، أن تبادر إلى إقرارها.

٢٤ - وفيما يتعلق بتوصية الممثلة الخاصة فيما يتعلق بتجميع أفضل الممارسات، قال إن وفده يتساءل عن إمكانية إنشاء نظام رسمي أو آلية رسمية لتبادل أفضل الممارسات.

٢٥ - **السيد أوفرشكوت** (النرويج): تكلم بصفته مندوباً للشباب، فسأل عن الطريقة التي يمكن بها إجراء عملية استخلاص الدروس بحيث تكون فعالة ومفيدة في الجهود الميدانية الرامية إلى حماية الأطفال. وأوضح أن النرويج تعرب عن تقديرها للتركيز على الحصول على التعليم؛ وقال إن التقرير يبين الصلة الوثيقة بين الاستثمار في التعليم في حالات النزاع، وتحسين حماية التعليم من الهجمات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٦ - وأضاف أن حماية المدارس، بسبل منها ردع استخدامها لأغراض عسكرية، تعني حماية الأطفال. وتابع قائلاً إن النرويج متفائلة نظرا للدعم الذي توفره الممثلة الخاصة منذ فترة طويلة لإعلان المدارس الآمنة وفخورة بأن ٦٩ دولة قد أقرته بالفعل. وقال إن وفد بلده يتساءل عما يمكن أن تقوم به الدول من أنشطة جماعية لتشجيع دول أخرى على تأييد الإعلان.

٢٧ - **السيدة بيرستونايتي** (ليتوانيا): قالت إن وفد بلدها يشاطر الممثلة الخاصة قلقها بشأن الاتجاه المتزايد لمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال في النزاعات المسلحة وزيادة تسييس عملية تقديم المعونة الإنسانية. وأضافت أن منع وصول المساعدات هو الانتهاك الخطير الوحيد الذي لا يحرك آلية الإدراج في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة. وتساءلت عما إذا كان توسيع نطاق المحركات وإدراج الأطراف المسؤولة عن منع وصول المساعدات الإنسانية في المرفقات يمكن أن يشكل رادعاً.

٢٨ - **السيدة شاهين** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إنه بالرغم من أن بلدها لا يشكك في هدف حماية الأطفال في جميع أنحاء العالم، تكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في منطقتها. وأضافت أن الإمارات العربية المتحدة ترحب بالتنسيق الذي اضطلع به المكتب مع الدول الأعضاء، وتحث على تعزيز التشاور مع الحكومات الوطنية والمصادر الموثوقة لتجنب التضليل.

٢٩ - **السيد فورمان** (المملكة المتحدة): قال إن بلده يرحب بالدعوة إلى رفع مستوى الوعي العام. فالأطفال لا يزالون يُستَهدَفون ويخضعون للإكراه ويُستَغلون أثناء النزاع. وأضاف أن الحكومة قد وضعت الأطفال والنزاع المسلح ضمن أولوياتها في استعراضها الاستراتيجي الدفاعي والأمني لعام ٢٠١٥، وواصلت تقديم الدعم المالي إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وطلب المتكلم من الممثلة الخاصة تقديم تفاصيل بشأن كل الخطط الرامية إلى التوعية بالولاية المسندة إليها.

٣٠ - **السيد كولر** (ألمانيا): قال إن الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، إلى جانب آليتها للرصد والإبلاغ المستندين إلى الوقائع، أدت دوراً لا غنى عنه في حماية الأطفال في حالات النزاع. وأشار إلى أن ألمانيا تعرب عن تقديرها لمشاركة مكتب الممثلة الخاصة في حلقة العمل السنوية بشأن الأطفال والنزاع المسلح في برلين في عام ٢٠١٧. وسأل عن أفراد عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الذين تولوا القيادة في التفاوض بشأن خطة العمل والأنشطة المتعلقة بالامتثال.

٣١ - **السيدة أورتيغا غوتييريز** (إسبانيا): قالت إن وفد بلدها يشعر بالقلق تحديداً إزاء صعوبات الحصول على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين. وأشارت إلى أن أحكام القانون الدولي الإنساني ليست اختيارية، وتؤدي دوراً وقائياً أيضاً.

٣٢ - وأوضحت أن إسبانيا تتعهد بالتزامات جادة وراسخة ومستمرة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وقد أيدت حملة ''أطفال لا جنود'' وأدت دوراً هاماً في صياغة واتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن الهجمات على المستشفيات والأطباء. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت في المؤتمر الوزاري في باريس بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وفي المؤتمر الدولي بشأن المدارس الآمنة الذي عقد في بوينس آيرس.

٣٣ - **السيدة أبو شاويش** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن وفد بلدها يقدر الجهود التي يبذلها مكتب الممثلة الخاصة، لكن التقرير لم يتعمق بما يكفي في توثيق الحقيقة على أرض الواقع بالنسبة إلى الأطفال الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري. ورغم أنه من المفهوم أن إدراج كل انتهاك مرتكب ضد الأطفال الفلسطينيين غير ممكن، ينبغي على الأقل أن يشير التقرير إلى التوصيات التي لم تلق آذاناً صاغية في إسرائيل، مثل التوصية التي قُدِّمَت في تقريره لعام ٢٠١٥ المتعلقة باتخاذ خطوات محددة وفورية لحماية الأطفال والمدارس والمستشفيات، ولا سيما من خلال ضمان المساءلة عن الانتهاكات المزعومة التي من الواضح أن سلطة الاحتلال قد تجاهلتها. وأضافت أن الآثار الضارة الناجمة عن السنوات العشر التي خضعت فيها غزة للحصار لم تذكر.

٣٤ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إنه ينبغي أن تولي الممثلة الخاصة اهتماماً لجميع حالات النزاع المسلح التي تؤثر في الأطفال، وينبغي أن تجمع معلومات عن الجرائم المرتكبة ضدهم، بما في ذلك

الهجوم الذي شنته القوات المسلحة الأرمينية في تموز/يوليه ٢٠١٧ وأسفر عن مقتل طفلة تبلغ من العمر سنتين.

٣٥ - وذكر أن وفد بلده يدعو الممثلة الخاصة أيضاً إلى أن تولي الاهتمام الواجب في عملها لحماية الأطفال المشردين داخلياً، لأنهم ضعفاء شأنهم شأن اللاجئين، لا بل أكثر ضعفاً في بعض الأحيان.

٣٦ - **السيد موراليس لوبيز** (كولومبيا): أعرب عن تقدير وفد بلده لما تقدمه الممثلة الخاصة من دعم لنجاح نقل الأطفال من صفوف القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وللجهود التي تبذلها حكومة بلده من أجل خفض أعداد الجماعات المسلحة التي تعمل خارج نطاق القانون والتي ترتكب انتهاكات ضد الأطفال والمراهقين. وأشار إلى إحراز تقدم كبير في منع تجنيد الأطفال في كولومبيا، فقد انخفض عدد المجندين انخفاضاً كبيراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧. ورغم ذلك، تظل التحديات قائمة. وستواصل المؤسسات الحكومية تعزيز الاستراتيجيات الوقائية بغية وضع حد لتلك الممارسات.

٣٧ - **السيدة بلوط** (الجزائر): طلبت من الممثلة الخاصة تقديم مزيد من التفاصيل عن النهج الذي تتبعه لاستخدام أفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل ضمان حماية المدارس من استخدامها لأغراض عسكرية خلال النزاعات المسلحة.

٣٨ - **السيدة سيمبسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن تأثير النزاعات المسلحة في الأطفال أسوأ مما كان عليه منذ ٢٠ عاماً، مما يجعل مهمة الممثلة الخاصة أهم من أي وقت مضى. وتابعت قائلةً إن الأطفال يزدادون تعرضاً للعنف والاستغلال والاعتداء، وتزداد الأدلة التي تشير إلى أن ذلك ليس حادثاً عرضياً؛ بل يُستَهدَف الأطفال استهدافاً مباشراً.

٣٩ - وأضافت أنه بالنظر إلى خطورة هذه الحالة وآثارها على المدى الطويل، تلتزم الولايات المتحدة بمعالجة هذه المسألة في مجلس الأمن ومن خلال جميع قنوات تأثيرها. وأشارت إلى أن وفد بلدها يود إقناع الدول الأعضاء بالأهمية الحاسمة للامتثال الكامل لجميع الالتزامات والتعهدات الدولية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

٤٠ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يأمل أن تنفذ الممثلة الخاصة ولايتها بكامل الشفافية والموضوعية، وألا تعتمد على تقارير ملفقة عن الحالة الإنسانية في سوريا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. وأشار إلى أن الحكومة السورية هي المسؤولة عن تنسيق دخول المعونة الإنسانية إلى البلد وأنها يسرت إيصال الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية إلى المناطق التي كانت تحاصرها جماعات إرهابية. وحتى الآن، جرت الموافقة على ٧ ٠٠٠ طلب وصول إلى تلك المناطق بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٤١ - **السيد القاضي** (المملكة العربية السعودية): قال إن المملكة العربية السعودية ملتزمة بالتعاون مع الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الطفل. وأضاف أن بلده يعرب عن أسفه الشديد لأن الأطفال في جميع أنحاء العالم يتعرضون للاضطهاد والعنف والاستهداف العسكري والقتل بسبب انتمائهم الديني، ويجندون للقتال في نزاعات ويستخدمون دروعاً بشرية.

٤٢ - **السيد أوديشو** (العراق): طلب من الممثلة الخاصة تبادل أفضل الممارسات الكفيلة بمساعدة الأطفال الذي يتعرضون لغسل الأدمغة في المدارس على يد الجماعات المتطرفة المسلحة مثل تنظيم الدولة الإسلامية.

٤٣ - **السيدة غريغوريان** (أرمينيا): قالت إن أطفال ناغورنو-كاراباخ وأرمينيا ما برحوا يعانون بسبب الهجمات في المناطق الحدودية. وأوضحت أن ثمة أطفال من بين ضحايا الهجوم الأذربيجاني الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وأشارت إلى أن الحل الوحيد الممكن للنزاع هو الحل السلمي بوساطة من مجموعة مينسك، وينبغي لأذربيجان أن تبدي التزامها في هذا الصدد.

٤٤ - **السيدة غامبا** (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح): قالت إنها حاولت زيادة التواصل بين مكتبها والدول الأعضاء، واستهلت مناقشات لفتح فروع إقليمية تعنى بمعالجة المسائل المتصلة بالأطفال والنزاع المسلح في مختلف الهيئات دون الإقليمية.

٤٥ - وأضافت أن السبيل الوحيد لإنهاء الانتهاكات ضد الأطفال في حالات النزاع هو وقف النزاعات ذاتها. وينبغي للدول الأعضاء العمل على أن تتضمن جميع اتفاقات السلام في المستقبل مادة توضح كيف تعتزم أطراف النزاع تسريح الأطفال، لأن ذلك من شأنه تيسير عملية إعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم وإعادة تدريبهم.

٤٦ - وتابعت تقول إن موظفي حماية الأطفال في الميدان، مثل موظفي اليونيسيف وقوات حفظ السلام، يشكلون الخط الأمامي في الجهود الرامية إلى حماية الأطفال، إذ يمكنهم أن يتصلوا بالجهات

الفاعلة المسلحة وأن يفسروا لها ما هو منتظر منها. ومن شأن زيادة عدد هؤلاء الموظفين تحسين الخدمات المقدمة إلى الأطفال، لكن ذلك يتطلب توفير موارد جديدة. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، تعرض نصف عدد الأطفال المسرحين إلى إعادة التجنيد في صفوف القوات المسلحة بسبب غياب التمويل المخصص لمشاريع إعادة الإدماج.

٤٧ - وواصلت تقول إن ثمة حاجة أيضا إلى حملات توعية في الميدان. فقد تم تنفيذ برنامج صغير النطاق بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات في ستة بلدان فقط، وكان له مع ذلك تأثير كبير إذ تم من خلاله الوصول إلى أفراد جماعات مسلحة وأدى إلى زيادة الاستعداد لدى الجماعات المسلحة والحكومات للمشاركة في خطط عمل مع وكالات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن العديد من الأشخاص أصبحوا يدركون الأسباب التي تجعل التجنيد والاستخدام غير مقبولين، فهم لا يفهمون بالضرورة أن الهجمات على المدارس والمستشفيات غير مقبولة كذلك، ويمكن لبرامج التوعية التي تنشر المعلومات عن جميع الانتهاكات الجسيمة الستة أن تعالج مثل هذه المواقف.

٤٨ - واسترسلت تقول إن احتجاز الأطفال والعمليات العابرة للحدود مسألتان رئيسيتان تبعثان على القلق. ونظرا إلى تزايد تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود وعمليات تجنيد الأطفال، تتبين الحاجة إلى الأخذ بنهج دون إقليمي لتعزيز الفهم المشترك للمشكلة فيما بين البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع بروتوكولات موحدة بشأن كيفية التعامل مع الأطفال المسرحين والأطفال ذوي الإعاقة.

٤٩ - وأعربت الممثلة الخاصة عن رغبتها في أن تقوم بدور ”مضاعِف للقوة“ تجمع بين الأشخاص ذوي التفكير المتقارب وتبادر إلى العمل مع منظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء ومعاهد البحوث ممن لديها خبرة ميدانية. ومضت تقول إن مهمتها تتمثل في إيجاد سبل التعاون بين هذه الأطراف. فمن المهم بالنسبة للدول الأعضاء تقديم الدعم المالي والسياسي للدول الأعضاء التي تعاني شحاً شديداً في الموارد. ويمثل إعادة الإدماج والإصلاح القانوني مجالين يستحقان اهتماما خاصا في هذا الصدد.

٥٠ - واستطردت تقول إن الدول الأعضاء ينبغي لها أن تستضيف حلقات عمل على الصعيد الإقليمي حتى يتسنى جمع المعلومات عن الظاهرة الدينامية للأطفال والنزاع المسلح، من أجل تحليلها. ومن المهم تسليط الضوء على دور المستشارين في تفعيل خطط العمل، وتعزيز البنية العامة لحماية الأطفال في البلدان التي تبعث على القلق وكفالة ما يكفي من قدرات لحماية الأطفال في الميدان.

٥١ - وفيما يتصل بالأسئلة عن المساعدة الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية، قالت إن تقريرها يناقش منع وصول المساعدات الإنسانية، وإنها ستواصل الدعوة التي تقوم بها في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن هو الذي يجب عليه أن يقرر طريقة استخدام المعلومات التي يتم جمعها. وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية لإيجاد السبل الكفيلة بتيسير وصول المساعدات الإنسانية والحد من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وفيما يتعلق بمسألة كيفية التعامل مع الأطفال الذين لم يتم إدماجهم في مجتمعاتهم، قالت إنه سيكون من الضروري البدء من نقطة الصفر في بناء هذه المجتمعات.

٥٢ - **السيد فورسايث** (نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)): عرض تقارير الأمين العام عن حالة اتفاقية حقوق الطفل (A/72/356)، وعن الطفلة (A/72/218)، وعن متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/72/208)، فقال إنه قد تم إحراز تقدم بشأن قضايا الأطفال. فقد كان ثمة انخفاض هائل في معدلات وفيات الأطفال وتقزم الأطفال بسبب سوء التغذية، وارتفع عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية. وعلى الرغم من أن هذا التقدم جدير بالثناء، لا يزال ثمة تحديان كبيران. إذ يمثل العنف والنزاع مشكلة خطيرة. ويتضرر طفل واحد من كل أربعة أطفال في العالم من النزاعات أو من الكوارث الطبيعية. فأكثر من ٦٠ في المائة من لاجئي الروهينغيا الفارين من ميانمار إلى بنغلاديش مثلا هم أطفال ليسوا معرضين للعنف فحسب، بل أيضا للأمراض المنقولة بواسطة المياه. ويمثل عدم المساواة وعدم الإنصاف مشكلة ثانية. فالملايين من الأطفال يتركون خلف الركب بسبب نوع الجنس والإعاقة والفقر.

٥٣ - وأضاف قائلا إنه خلال زيارة إلى ولاية بورنو في نيجيريا، تحدث ممثلون من اليونيسيف مع فتيات تعرضن للاختطاف على يد جماعة بوكو حرام. فأخبرنهم بقصص عن الأسْر والضرب والاغتصاب والمرض، لكنهن أردن أن يتم الاستماع إلى تلك القصص. وعلاوة على ذلك، عبرن على رغبتهن في الاستفادة من فرصة الالتحاق بالمدرسة. لذا، ثمة حاجة إلى مزيد من الاستثمار في التعليم، ولا سيما تعليم الفتيات، في البلدان المتضررة من النزاع. ففي ولاية بورنو، على سبيل المثال، تم تدمير أكثر من نصف المدارس وتعرض آلاف

المدرسين للقتل أو التشريد. ومن شأن هذا الاستثمار أن يساعد الأطفال على التغلب على الصدمات ويحيي الأمل في نفوسهم. وعلى حد قول مزون المليحان، وهي أصغر سفيرة نوايا حسنة لليونيسيف على الإطلاق ولاجئة سابقة تعيش حاليا في أوروبا، ربما يجرد النزاع الشخص من بيته وأسرته ومصدر فخره، لكنه لا يمكن أبدا أن يسلبه معارفه.

٥٤ - **السيدة سانتوس باييس** (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال): عرضت تقريرها السنوي (A/72/275)، فقالت إنه في كل خمس دقائق يموت طفل نتيجة للعنف، ويتعرض بليون طفل في السنة في جميع أنحاء العالم للعنف العاطفي أو البدني أو الجنسي. وغالبا ما يكون هذا الاعتداء مستترا لأن الضحايا يخشون التحدث عنه علنا، كما في حالة الأطفال المتهمين بممارسة السحر. وكثيرا ما يكون هؤلاء الأطفال من ذوي الإعاقة أو المصابين بالمهق، أو يُنظر إليهم على أنهم ''مختلفون''، وكثيرا ما تتخلى عنهم أسرهم ويضطرون إلى العيش في الشوارع. ويواجهون الوصم ويتعرضون في كثير من الأحيان للقتل في طقوس عنيفة. ويتردد الضحايا في الحديث صراحة عن هذه المشكلة وهناك شعور منتشر بوجود الإفلات من العقاب عن هذه الاعتداءات.

٥٥ - وأشارت إلى أن الأطفال يشكلون أكثر من نصف عدد السكان اللاجئين. وأي مفاوضات مستقبلية تتعلق بالاتفاقات العالمية بشأن اللاجئين والهجرة يجب أن تأخذ في الاعتبار تجارب الأطفال. وتحقيقا لهذه الغاية، ستصدر تقريرا بالتعاون مع اليونيسيف يستند إلى دراسة استقصائية عن أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ طفل. وخلصت هذه الدراسة إلى أن العنف هو السبب الرئيسي الذي يجعل الأطفال يتركون بلدانهم وأن العنف والاستغلال لا يزالان تحديين هائلين خلال الرحلة وعند وصولهم إلى بلد المقصد.

٥٦ - وختمت قائلة إن منظمات المجتمع المدني شريك هام في مكافحة العنف ضد الأطفال. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٧، اتفقت الوكالات الدولية الرائدة التي تركز على الأطفال على التكاتف من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإيجاد منابر تمكن الأطفال من التعبير عن شواغلهم وتقديم مساهمات في القرارات المتعلقة بالسياسات.

٥٧ - **السيد مونتيرو** (البرازيل): قال إن بلده يؤمن بأن حماية الأطفال من العنف أمر لا غنى عنه لبناء مجتمعات عادلة، وأعرب عن ترحيب بلده بالتقدم الملموس الذي أحرزته الدول الأعضاء في تعميم السياسات الرامية إلى حماية الأطفال من العنف. وطلب من الممثلة الخاصة تحديد المسائل الرئيسية المتعلقة بحماية الأطفال من العنف التي لا تتناولها على نحو كاف التشريعات الوطنية، ومناقشة الثغرات المعيارية التي يجب التصدي لها في هذا الشأن.

٥٨ - **السيدة بلوط** (الجزائر): قالت إن حكومة بلدها أجرت عدة تعديلات على دستور البلد في خطوة صوب القضاء على العنف ضد الأطفال. وأضافت أن الجزائر تشيد بتعاون الممثلة الخاصة مع المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، وبدعمها للجهود الأفريقية الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال.

٥٩ - *تولت رئاسة الجلسة السيدة كاساش (هنغاريا)، نائبة الرئيس.*

٦٠ - **السيد أوبراين** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى التعاون مع المكتب من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠. كما يود أن يشدد على أهمية الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، ومؤتمر قمة الحلول الذي سينعقد في ٢٠١٨.

٦١ - وأضاف يقول إن تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال يتناول أهمية التعاون مع القطاع الخاص، وطلب تقديم أمثلة لأفضل الممارسات في هذا الاتجاه. ويود وفد بلده أيضا أن يعرف المزيد عن مبادرة ''حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال'' وعن مدى إسهامها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وأخيرا، تساءل عن نتائج المبادرات الرامية إلى إنهاء التسلط، بما في ذلك التسلط عبر الإنترنت.

٦٢ - **السيدة سيد كارينيو** (شيلي): قالت إن بلدها ممتن للممثلة الخاصة لما قدمته من دعم لإنشاء نظام شامل لحماية حقوق الأطفال والمراهقين، وخاصة فيما يتعلق بتجريم الأشكال الجديدة من العنف والقضاء عليها. وأضافت أنها تود أن تعرف كيف تعتزم الممثلة الخاصة توثيق عملها مع البرلمانات الوطنية أو إطلاعها على القلق السائد فيما يتعلق بالقضاء على جميع أشكال العنف.

٦٣ - **السيد موراليس لوبيز** (كولومبيا): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ هي فرصة لكفالة أن ينشأ جميع الأطفال في مأمن من العنف وإساءة المعاملة والاستغلال، لا سيما من خلال تحقيق الغاية ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة.

٦٤ - وأشار إلى أن العنف يمس بحقوق الطفل جميعها وإلى أن كولومبيا نفذت العديد من خطط العمل لكفالة إعطاء هذه المسألة

الأولوية التي تستحقها، بما في ذلك وضع برنامج لتعزيز الحماية الشاملة واتخاذ تدابير بشأن مسائل من قبيل عمالة الأطفال واستهلاك المؤثرات النفسانية والتجنيد غير القانوني. وأضاف أن كولومبيا ستواصل العمل من أجل تنفيذ الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية بشأن تعرض الأطفال للعنف. ومن خلال تجميع بيانات حقيقية، سيكون من الممكن الكشف عن حقيقة مشكلة العنف في حياة الأطفال وإعداد خطط عمل وطنية لمعالجتها.

٦٥ - **السيد دي لا مورا سالسيدو** (المكسيك): قال إن ولاية الممثلة الخاصة قد تطورت بمرور الوقت، وأن لها دورا طليعيا في تحديد أفضل الممارسات والقضايا الجديدة، وكذلك في إنتاج الإحصاءات والبيانات الموثقة. وأكد أن بلده ملتزم بحماية الأطفال والقضاء على جميع أشكال العنف التي تمسهم. ولهذا السبب، تشارك المكسيك في الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال بوصفها بلداً رائدا، وقد شرعت في خطة عمل وطنية لمنع العنف ضد الأطفال والمراهقين والتصدي له.

٦٦ - وأشار إلى أن وفد بلده يود أن يعرف ما إذا كان احتجاز المهاجرين القصر يمثل شكلاً من أشكال العنف ضد الأطفال، وكيف يمكن تحسين التآزر بين الوفاء بأحكام اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦٧ - **السيدة أوميا** (اليابان): قالت إن بلدها يرحب بالاجتماع الأقاليمي السابع للنهوض بحماية الأطفال من العنف، الذي عُقد في مانيلا في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وأنه يؤيد الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن ذلك الاجتماع. وأضافت أن اليابان مصممة على القضاء على فقر الأطفال والعنف ضد الأطفال وعلى تحسين عمالة الشباب. وسيكون من المفيد لو أمكن للممثلة الخاصة أن تشارك آراءها بشأن سبل تعزيز الغاية ١٦-٢ والتدابير اللازم اتخاذها على الصعد المحلي والإقليمي والدولي.

٦٨ - **السيد هاينزر** (سويسرا): قال إن سويسرا تؤكد من جديد تأييدها لإجراء دراسة عالمية عن الأطفال المحرومين من حريتهم، وهو ما قد التزمت به بالفعل مالياً. وإذ ترحب سويسرا بالتركيز على القضاء على العنف ضد الأطفال في سياق التطورات التكنولوجية الجديدة وما يتصل بها من مشاكل، لا سيما التسلط عبر الإنترنت، فإنها تشجع الممثلة الخاصة على مواصلة أخذ آراء الأطفال في الاعتبار. وتساءل عما هي المخاطر الجديدة الناشئة عن استخدام الأطفال للتكنولوجيا الجديدة والتوسع الحضري المتزايد، التي سيتعين التصدي لها قبل حلول عام ٢٠٣٠.

٦٩ - **السيدة بيرستونايتي** (ليتوانيا): قالت إن برلمان ليتوانيا قد اعتمد في عام ٢٠١٧ تعديلات على قانون حماية حقوق الأطفال بغية حظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك العقاب البدني. وأشارت إلى أن بلدها قلق بوجه خاص إزاء انتشار ممارسة التسلط، ويرحب بالاهتمام الذي يولى لهذه المسألة، بما في ذلك من خلال إصدار *التقرير المرحلي العالمي عن العنف المدرسي والتسلط*، وإنشاء منبر لأصحاب المصلحة المتعددين لجمع البيانات وللبحوث. وسألت عما إذا كان ينبغي التركيز على مكافحة التسلط، وما هي التدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها لمنع هذه الآفة.

٧٠ - **السيدة درافيتش** (سلوفينيا): قالت إن سلوفينيا قد اعتمدت قانون الأسرة في عام ٢٠١٧، في إطار جهودها لمكافحة العنف ضد الأطفال، وهي الآن بصدد إعداد قرار جديد بشأن السياسات المتصلة بالأسرة. وقد عُدّل قانون أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان لدمج مشروع ''مناصر حقوق الطفل - صوت الطفل''، القائم منذ فترة طويلة، في الأنشطة الدائمة لأمين المظالم. وأوضحت أنه على غرار بلدان أوروبية أخرى، أنشأت سلوفينيا داراً للأطفال بغية تعزيز حماية الطفل عملياً ومنع تعرض الأطفال من ضحايا الجرائم للإيذاء مرة أخرى. وطلبت تقديم أمثلة على الممارسات الجيدة لتعزيز الحماية الاجتماعية من أجل مكافحة الفقر التي تفضي إلى التخفيف من خطر العنف ضد الأطفال.

٧١ - **السيد أريتورك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة تشجع الدول الأعضاء على التعاون مع الممثلة الخاصة في جهودها الرامية إلى جمع بيانات إضافية وإجراء بحوث بشأن العنف ضد الأطفال. وفي حين ينبغي لجميع الحكومات أن تقوم بدورها في الحد من العدد المثير للجزع من الأطفال المتضررين من العنف، فإن الأفراد الذين لديهم علم بوقوع انتهاكات ضد الأطفال هم مسؤولون أيضاً ويجب توعيتهم بضرورة المجاهرة بما شهدوه. وطلب المتكلم من الممثلة الخاصة أن تشارك أفضل الممارسات والتدخلات الفعالة التي تستخدمها البلدان في مكافحة التسلط، بما في ذلك التسلط عبر الإنترنت.

٧٢ - **السيدة ليكينا** (الاتحاد الروسي): سألت الممثلة الخاصة كيف تغير عملها من الناحية العملية منذ أن أُدرجت في خطة عام ٢٠٣٠ غاية تنص على في وضع حد لجميع أشكال العنف ضد

الأطفال، وما إذا كان قد تم إحراز أي تقدم في وضع منهجيات الرصد وجمع البيانات المصنفة عن العنف ضد الأطفال.

٧٣ - وأعربت عن سرور الاتحاد الروسي لأن الإعلان الوزاري الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧ قد ركز على حماية حقوق الطفل، بما في ذلك حقه في عدم التعرض للعنف. وأضافت أن الاستثمار في الأطفال أمر هام ليس لتحقيق الأهداف القائمة فحسب، ولكن أيضا الأهداف المقبلة.

٧٤ - **السيدة تاسويا** (إستونيا): قالت إن التعاون مع المنظمات الدينية هو وسيلة جيدة لتمكين المجتمعات المحلية على الصعيدين الوطني والإقليمي من تحسين حياتها، وهو ما يهيئ، إذا اقترن بالمعونة الخارجية، قاعدةً متينة لتحقيق التقدم. وطلبت تقديم أمثلة عن كيفية قيام المنظمات الدينية بهذا التأثير وبيان ما إذا كانت هناك حالات مماثلة استطاعت فيها المجتمعات المحلية تمكين نفسها من أجل تحسين ظروف حقوق الإنسان للأطفال.

٧٥ - **السيد حسن** (ملديف): قال إن ملديف قد أطلقت مؤخرا تطبيقا للإبلاغ عبر الهواتف المحمولة ومركز مكالمات هاتفية على مدار الساعة يمكن من خلالهما الإبلاغ عن حوادث العنف دون الكشف عن هوية المبلغ، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حالات الإبلاغ في الأشهر الستة الماضية، كان مصدرها غالبا الأطفال أنفسهم. وتساءل عن الخطوات التي ينبغي اتخاذها وما هي الآليات الإضافية التي أنشئت لتشجيع الأطفال على الإبلاغ عن حالات إساءة المعاملة.

٧٦ - **السيدة مارسينكيفشيوت** (المملكة المتحدة): قالت إن حكومتها تعهدت في عام ٢٠١٦ بتقديم ٥٠ مليون جنيه استرليني على مدى خمس سنوات للتصدي للعنف ضد الأطفال على الصعيد العالمي. وهي ملتزمة التزاماً تاماً بالتصدي للاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت وبالتعجيل بإحراز التقدم في تحقيق الغايتين ١٦-٢ و ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن المملكة المتحدة، بوصفها عضواً مؤسساً للشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، ترفع مستوى أنشطة جمع الأدلة والسياسات والبرامج لتكون في صدارة جدول الأعمال الدولي من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال. ويعد برنامجها الخمسي، البالغة ميزانيته ٣٥ مليون جنيه استرليني، والمخصص للتصدي لمسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أكبر برنامج من نوعه في أي بلد. كما تعمل حكومتها، من خلال برنامجها، البالغة ميزانيته ٣٩ مليون جنيه استرليني، والمخصص للتعجيل بالإجراءات الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال، على تعزيز الأطر القانونية ودعم ما يرتبط بذلك من تحولات في السلوك، التي تعد ضرورية لإنهاء هذه الممارسة.

٧٧ - وأضافت أن المملكة المتحدة تقر بأن العنف يديم الفقر، وترى أن التعليم هو أفضل طريق للخروج من دائرة الفقر. وطلبت من الممثلة الخاصة أن تبين ما تقوم به من جهود في سبيل إدماج حق كل طفل في التعليم في عملها من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال.

٧٨ - **السيد توربيرغسن** (النرويج): قال إن من الضروري الوقوف على تجارب الأطفال المؤلمة ومعالجتها في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة، وإلا فقد تكون لها عواقب مدمرة على حياة البالغين. وأشار إلى أن الجمعية العامة، عندما دعت إلى إجراء دراسة عالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية، أكدت أهمية أخذ آراء الأطفال وتجاربهم في الاعتبار. وسأل الممثلة الخاصة كيف ستقوم بذلك في المستقبل وما إذا كانت تشجع أي مبادرة معينة في هذا الميدان.

٧٩ - **السيدة أندوخار** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن بلدها قام، بدعم من مكتب الممثلة الخاصة واليونيسيف، بصياغة وتنفيذ خريطة طريق للقضاء على العنف ضد الأطفال. وكان أحد أهدافها استعراض وتحديث الإطار القانوني الذي يحمي الأطفال والمراهقين من العنف، وحظر العقاب البدني داخل الأسرة. وأعربت عن سرور حكومة بلدها بالإبلاغ عن وجود مشروع قانون قيد الإعداد من شأنه أن يعزز الإطار المؤسسي لإرساء أشكال تأديب إيجابية. وسيضع الاقتراح مبادئ توجيهية للسياسات العامة الشاملة بشأن منع العنف ضد الأطفال ودعم الأسر الضعيفة. وأضافت أن وفد بلدها يود أن يعرف كيف تدعم الممثلة الخاصة العمليات الوطنية الهادفة إلى القضاء على العنف ضد الأطفال.

٨٠ - **السيدة العمادي** (قطر): تساءلت عن التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإبلاغ وكيف يمكن للدول الأعضاء أن تسد الثغرات من أجل مواصلة تعزيز عملية الإبلاغ.

٨١ - **السيد باستيدا** (إسبانيا): قال إن بلده يتبع سياسة شاملة ومشتركة بين القطاعات بشأن كشف العنف ومنعه والقضاء عليه. وقد أصبحت مكافحة العنف ضد الأطفال هدفاً تشريعياً ومؤسسياً، كما تم إصلاح نظام حماية الطفولة والمراهقة. وأضاف أن حكومة بلده قد شرعت أيضاً في صياغة قانون من شأنه أن يوفر للأطفال حماية شاملة من العنف.

٨٢ - وأوضح أنه، فيما يتعلق بالتسلط، يتضمن نظام التعليم الإسباني مقرراً تعليمياً عن الأخلاقيات، وأنشئ خط ساخن مجاني حتى يتمكن الأطفال من الإبلاغ عن العنف والحصول على المساعدة. وأضاف أن إسبانيا ترحب بإنشاء محفل لجمع البيانات عن التسلط والعنف المدرسي في الندوة الدولية التي نظمت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٨٣ - **السيدة بينغو** (جنوب أفريقيا): قالت إن حكومة بلدها استمرت على مر السنين في السعي إلى بناء مجتمع أكثر رعاية يمكن فيه لجميع الأطفال أن يترعرعون ويلعبون ويتعلمون في بيئات آمنة وخالية من الفقر والعنف والمرض وانعدام الأمن الغذائي. وأشارت إلى أن جنوب أفريقيا تثني على الممثلة الخاصة لإبرازها الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الشركات في الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن جنوب أفريقيا تسعى إلى كفالة وضع صك ملزم قانوناً لتنظيم أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات والشركات العسكرية والأمنية الخاصة من أجل حماية حقوق الأطفال. وأضافت أنه ينبغي أن تعالج المحنة المأساوية للأطفال المتنقلين معالجة شاملة، مؤكدة أن الالتزام الكامل من جانب جميع الدول مطلوب لكفالة نجاح الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

٨٤ - **السيدة النصيري (العراق)**: وجّهت الانتباه إلى السياسة المتعلقة بحماية الطفل التي وضعتها الحكومة العراقية في عام ٢٠١٧، بالتنسيق مع مكتب اليونيسف في بغداد وبعض منظمات المجتمع المدني. وتنص هذه السياسة على عدد من البرامج والتدابير الرامية إلى معالجة قضايا الوقاية، والتدخل المبكر، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج، وتحدد عددا من آليات الرصد والإبلاغ وتدابير المساعدة.

٨٥ - **السيدة سانتوس باييس** (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال): قالت، رداً على أسئلة حول الفرصة التي تتيحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إنّ احتمالات تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، إن لم يكن جميعها، سوف تتعرض للخطر ما لم يتم الاستثمار في الأطفال. ومن الضروري وضع خطط وطنية شاملة يكون العنف ضد الأطفال أحد شواغلها المشتركة، وإرساء أساس معياري قوي يعيد تأكيد الالتزامات التي تعهّدت الدول بالوفاء بها لحماية الأطفال من العنف، وتوفير البيانات اللازمة عن العنف ضد الأطفال. ويفتقر العديد من البلدان إلى البيانات اللازمة لمعرفة حجم هذه الظاهرة. إلا أن بلداناً عديدة تجمع بيانات إدارية هامة وتجري دراسات استقصائية للأسر المعيشية، وينبغي البناء على عملها هذا. ويجب تعزيز قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية من أجل جمع البيانات وتحليلها ونشرها. وينبغي استجلاء آراء جميع الأطفال، مع ضمان أن يكون التواصل معهم في إطار احترام الأخلاقيات، وألا يتسبب في إلحاق مزيد من الضرر بهم.

٨٦ - ومع اعتماد الخطة الحضرية الجديدة، تم إيجاد خارطة طريق هامة تتضمن اعترافاً بأنه ينبغي التصدي للعنف ضد الأطفال على مستوى البلديات. وقد أنشئت شبكة من رؤساء البلديات للقيام بذلك.

٨٧ - وفي ما يتعلق بالتشريعات، فإن قلة قليلة من البلدان تتيح ضمانات واضحة لدعم الضحايا والشهود من الأطفال. وقد اعتمدت البرازيل تشريعات جيدة في هذا الشأن ينبغي الترويج لها في أماكن أخرى. وغالباً ما لا تطبّق البلدان حظراً قانونياً شاملاً على جميع أشكال العنف ضد الأطفال ولا تسنّ تشريعات للتصدي للاعتداء الجنسي على الإنترنت. ويُخشى أنّ بلداناً عديدة قد تسجّل انتكاسات، لا سيما في مجال قضاء الأحداث. وفي هذا الصدد، يجب عدم خفض السن الدنيا للمسؤولية الجنائية.

٨٨ - ورداً على السؤال عمّا إذا كانت التوترات التي تحدث في ظلّ ظروف الهجرة واللجوء شكلاً من أشكال العنف، قالت إنّ الأطفال الذين يعيشون في هذه الظروف يتعرضون للعنف النفساني والبدني والاعتداء الجنسي، وغالباً ما يكون ذلك في أماكن مكتظة لا يمكنهم مغادرتها بمشيئتهم. ولذلك، من الضروري معالجة هذه التوترات معالجة جدية ووضع حد لها، كما أنّ الأطفال بحاجة إلى الحماية من العنف في تلك السياقات.

٨٩ - وكمثال جيد على الجهود المبذولة للحد من الفقر والعنف، أشارت إلى إندونيسيا حيث يُعطى كل طفل بطاقة تخوله الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. وفي السويد، تضمن الإعانات المقدّمة للأطفال مساعدة الأسر في الاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بتنشئة الأطفال. وفي إطار الممارسات الجيدة لمنع التسلط عبر الإنترنت والتصدي له، اعتمد بعض البلدان تشريعات هامة. ففي أستراليا، عُيّن مفوض يُعنى بالسلامة الإلكترونية، من أجل جمع آراء الأطفال ومساعدة الحكومة على اعتماد أفضل السياسات لمنع وقوع حالات التسلط هذه وكفالة تعافي ضحاياها.

٩٠ - وبصدد الشراكات ودور القطاع الخاص، أعربت عن أملها في الترويج للمبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية في جميع

البلدان. وأشارت إلى المنتدى العالمي للطفل (Global Child Forum)، الذي تروّج له السويد، وإلى تحالف ''نحن نحمي'' (We Protect) في المملكة المتحدة، باعتبارهما مثالين جيدين من المبادرات الوطنية المنفذة لتشجيع الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال حقوق الطفل. وفي القطاع الخاص، صدرت دراسة هامة في عام ٢٠١٦ عن حماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسيين في ميدانيَ السياحة والسفر. كما تُبذل الجهود للتأكد من أن تصبح المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة إلزامية.

٩١ - وبصدد سبل مواصلة مراعاة آراء الأطفال، قالت إن الأطفال هم أفضل العارفين بالقضايا التي تمس حياتهم. وستصدر قريباً دراسة عن الأطفال المحرومين من الحرية، وهو مجال من مجالات التركيز الحالية، وسيُروّج لها في بلدان مختلفة في أمريكا اللاتينية.

٩٢ - **السيد مصطفى** (مصر): قال، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إن المجموعة ترى أن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة يمكن تحقيقه ببناء مرافق تعليمية تراعي المنظور الجنساني والإعاقة واحتياجات الأطفال وتحسينها، وبتوفير بيئة تعلم آمنة وبعيدة عن العنف وشاملة وفعالة للجميع. وبالرغم من إحراز بعض التقدم من حيث معدلات الالتحاق بالمدارس وتضييق الفجوة بين الجنسين في المدارس، لا تزال هناك عقبات كثيرة تحول دون توفير التعليم الابتدائي للجميع مجاناً وبشكل إلزامي وشامل.

٩٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي ''خطة عام ٢٠٤٠ من أجل الأطفال في أفريقيا: تعزيز أفريقيا ملائمة للأطفال'' والتي تحدد عشرة طموحات يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٤٠. وقد أعلن الاتحاد الأفريقي أنّ موضوع يوم الطفل الأفريقي في ٢٠١٨ سيكون ''عدم ترك أي طفل خلف الركب من أجل تنمية أفريقيا''. وخُصص يوم الطفل الأفريقي لعام ٢٠١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وللجهود المبذولة في المنطقة لتعزيز التنمية المستدامة.

٩٤ - وقد أُطلقت حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال في عشرين بلداً من البلدان المستهدفة الثلاثين. وفي إطار هذه الحملة، يتواصل تقديم المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات إلى الدول الأعضاء والجهات الأخرى التي تكافح هذه الآفة. ويقوم الاتحاد الأفريقي أيضاً بإعداد خلاصة وافية عن القوانين المتعلقة بزواج الأطفال في جميع الدول الأعضاء. ويقوم العديد من الدول الأفريقية بتنفيذ الشراكة الأفريقية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، من خلال الاضطلاع بأنشطة في مجال الدعوة والتعلم عبر الحدود في سبيل تعزيز العمل السياسي. وتحظى الجهود الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال في أفريقيا أيضاً بدعم الموقف الأفريقي المشترك بشأن حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا، والقانون النموذجي لإنهاء زواج الأطفال في الجنوب الأفريقي، ومؤتمر القمة للفتاة الأفريقية بشأن إنهاء زواج الأطفال لعام ٢٠١٥.

٩٥ - وبرزت مسألة الأسر المعيشية التي يعيلها أطفال بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية، والعدد الكبير من الأطفال اليتامى. وإن المعرفة بسبل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ضعيفة جداً في بعض المناطق في أفريقيا، ولا سيما في صفوف الفتيات، كما أن الحمل في سن المراهقة هو من أخطر المشكلات الصحية التي تواجهها الفتيات. وفي ما يتعلق بالأطفال المشردين، قال إنّ إنهاء النزاعات وتحقيق العودة الآمنة للأطفال يتطلبان توفر الإرادة السياسية اللازمة. وينبغي أن تركز الجهود على الحلول الطويلة الأجل للتخفيف من الأسباب الجذرية للتشرد، مع توفير الدعم للأطفال وكفالة لم شمل الأسر.

٩٦ - وأشار المتكلم إلى أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أكد، في دورته المفتوحة بشأن إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا، التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٧، على الحاجة إلى أن تقوم الدول الأعضاء بتجريم زواج الأطفال، مع كفالة توفير خدمات الرعاية الصحية المناسبة للضحايا. وطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل رفع مستوى الوعي وتعزيز الحملات المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال العنف والاعتداء والاستغلال المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك زواج الأطفال. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، شاركت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في المعتكف السنوي الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي المخصص للمبعوثين الخاصين والوسطاء، وحسّنت معرفة المشاركين بالشواغل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح والتي لها صلة بعملهم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أصدرت لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه أول دراسة في القارة الفريقية تتناول أثر النزاعات والأزمات على الأطفال في أفريقيا.

٩٧ - ويكتسي الامتثال لخطة العمل التي اعتمدت أثناء الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل أهميةً حاسمة في حماية وتعزيز حقوق الطفل، ولا سيما في ما يتعلق بالبيئات المعيشية الآمنة، والحصول على التعليم الأساسي الجيد، وزيادة الفرص المتاحة للأطفال والمراهقين، والقضاء

على التمييز والفقر. ولذلك، تدعو المجموعة الأفريقية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وإكراه الأطفال على الزواج.

٩٨ - **السيدة سورتو روساليس** (السلفادور): قالت، متحدثة باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إنّ الدول الأعضاء في الجماعة تؤكد من جديد أن اتفاقية حقوق الطفل تمثّل أعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الأطفال والمراهقين، وترحّب، في هذا الإطار، بالزيادة في عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها وتدعو إلى قبولها على الصعيد العالمي.

٩٩ - وأكدت أن بلدان المنطقة معروف عنها التزامها بالنهوض بحقوق الطفل. فمعظم الدول الأعضاء في الجماعة بلدان متوسطة الدخل، وهي تعمل على التصدي لأوجه الضعف الناتجة عن الفقر والتمييز العنصري وعدم المساواة بين الجنسين وآثار الأزمة المالية العالمية والكوارث الطبيعية والعنف والجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص والاتجار بالمخدرات.

١٠٠ - وأشارت إلى أن التعليم حق من حقوق الإنسان، واستثمار اجتماعي، وأحد أهم المنافع العامة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وأضافت أن الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تولي أهمية لتحسين نوعية التعليم وتعزيز المساواة في مجال التعليم، بهدف القضاء على الفقر وعدم المساواة. واسترسلت تقول إنه لا بدّ من الاستثمار في الأطفال والشباب من أجل بناء رأس المال البشري اللازم لتصبح التحولات الديمغرافية مكاسب من شأنها أن تحدّ من الفقر وتحقق الازدهار.

١٠١ - وفي حين ترحب الدول الأعضاء باعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وبالعملية التحضيرية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، تعرب هذه الدول عن قلقها إزاء الأوضاع التي يواجهها الأطفال، وخاصة الأطفال غير المصحوبين والمراهقون، في سياق حركات الهجرة الكبيرة. ونظراً إلى الأسباب المعقدة لهذا النوع من الهجرة، من المهم تنسيق الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية.

١٠٢ - كما أن العنف مستشرٍ، ويترك آثاراً دائمة على حياة الأطفال، ويكبد المجتمع خسائر فادحة. وتقر الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحاجة إلى منع التسلط والقضاء عليه، بما في ذلك التسلط عبر الإنترنت، والذي يمسّ بنسبة مئوية مرتفعة من الأطفال، مما يؤثر سلباً على صحتهم ورفاههم العاطفي وتحصيلهم الأكاديمي. وينبغي تعزيز الجهود لوضع برامج للطفولة المبكرة، بدعم من المنظمات الدولية. وينبغي أن يكثّف المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى تحسين التعاون من أجل مساعدة البلدان النامية على تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وينبغي كذلك دعم سياسات واستراتيجيات النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، باعتبار ذلك سبيلاً للخروج من دوامة الفقر بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

١٠٣ - وقد أخذت الدول الأعضاء في الجماعة، التي احتفلت مؤخراً بإجراء الاستعراض الأول للإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على نفسها اتخاذ جميع الخطوات اللازمة من أجل القضاء تدريجياً على إمكانية حدوث إصابات جديدة بالفيروس لدى الأطفال والوقاية من انتقال عدواه من الأم إلى الطفل.

١٠٤ - وتشدد الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أهمية ضمان أن تسهم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الإعمال التام والفعلي لحقوق الطفل. وسيتطلب تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر التزام المجتمع الدولي الثابت بحشد جميع الموارد اللازمة واعتماد نهج متعدد الجوانب من أجل كفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأطفال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.